Revue Economie &Management *Pages: 51-68*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

THE NEW TRIPARTITE: GREEN INNOVATION, GREEN ECONOMY, SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES, AND THE PPOBLEM OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT: (DROPPING THE APPROACH TO THE ALGERIAN CASE)

الثلاثية الجديدة: الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإشكالية التنمية المستدامة: (إسقاط المقاربة على حالة الجزائر)

***الاسم واللقب**: كاكي عبد الكريم
دكتور, جامعة زيان عاشور بالجلفة
doct1984@yahoo.fr
***الاسم واللقب**: بورقبة قويدر
دكتور, جامعة زيان عاشور بالجلفة
dr.bouragbakouider@gmail.com

تاريخ الوصول: 07 /03/ 2020 **تاريخ القبول**: 23 /04/ 2020 **تاريخ النشر على الانترنت**: 08 /05/ 2020

Abstract:
This research paper aims to shed light on the new tripartite of green innovation, green economy and small and medium enterprises, and the role that this tripartite plays in diversifying economic activity and its effects on achieving sustainable development, especially in light of developments in international economic relations based on finding outlets and solutions to the problem of sustainable development and economic growth. This approach was dropped on the case of Algeria. The results of the research paper showed the important role that this tripartite plays for Algeria in relying on economic diversification to find proceeds away from petroleum levy in light of the falling oil and gas prices in international markets in side, and the high cost of their production on the other side. The results of the research paper also found that the SME sector is the best sector to rely on in order to achieve the desired economic diversification to solve the dilemma of sustainable development.
Keywords: Green innovation, Green economy, Small and medium enterprises, Sustainable development, The Algerian economy.
JEL: Classification: 013, 031, 044, A01.

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الثلاثية الجديدة المتمثلة في الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي تلعبه هذه الثلاثية في تنويع النشاط الاقتصادي وآثار ذلك على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التطورات التي تعرفها العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على إيجاد منافذ وحلول لإشكالية التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وتم إسقاط هذه ***المقاربة*** على حالة الجزائر. وقد بينت نتائج الدراسة الدور المهم الذي تلعبه هذه الثلاثية بالنسبة للجزائر في الاعتماد على التنويع الاقتصادي لإيجاد مداخيل بعيدا عن الجباية البترولية في ظل تهاوي أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية من جهة، وارتفاع تكلفة إنتاجهما من جهة أخرى. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر القطاع الأمثل الواجب الاعتماد عليه لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود لحل معضلة التنمية المستدامة.
الكلمات الرئيسية: الابتكار الأخضر، الاقتصاد الأخضر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري.

* د. كاكي عبد الكريم : doct1984@yahoo.fr

1. مقدمة:

يواجه العالم في ظل التغيرات المتسارعة والتطور التكنولوجي الهائل في مجال الصناعة والإنتاج، تنافسا رهيبا بين الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على وسائل الإنتاج بإقامة المصانع والوحدات الإنتاجية العملاقة في مختلف القارات بالاستغلال المتوحش للموارد الطبيعية والطاقوية، مما ولَّد مخاطر بيئية أثرت بطريقة مباشرة على الحياة البيئية، وأخلت بالنظام البيئي من خلال التلوث الناتج عن مخرجات الآلات الإنتاجية لهذه المصانع الذي اثَّر بصفة مباشرة على حياة البشر والنبات، وأدى إلى تلوث الهواء والمحيطات والبحار وطبقة الأوزون للأرض، مما وَلَّدَ كارثة بيئية بامتياز.

إن إنشاء مجتمع بيئي نظيف، يعتبر ضرورة لتحسين جودة الحياة الإنسانية، والحيوانية والنباتية، كذلك إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون، والمحافظة على النظام الايكولوجي، والتقليل من انبعاث الغازات المؤثرة سلبا على طبقة الأوزون التي تشهد تدهورا من سنة إلى أخرى، إضافة إلى التقليل من التغيرات المناخية، وبالتالي فان كل هذه العناصر إذا تحققت تؤدي بالضرورة إلى الوصول إلى نموذج فعال للتنمية الاقتصادية القائم على أساس التنمية المستدامة.

إن الثلاثية الجديدة المتمثلة في، الابتكار الأخضر، والاقتصاد الأخضر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل الواقع الحديث الذي تعيشه المجتمعات المتأثرة من هذه المعضلة البيئية التي أثرت بصفة مباشرة على حياة الأرض من خلال التغيرات المناخية الرهيبة التي أصبحت تهدد حياة الأرض في حد ذاتها، تعتبر من الحلول القائمة لهذه الإشكالية، وذلك بخلق نشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، وسبيل لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي العادل والمستدام. وهذا ما يتوافق مع نتائج قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" عام 1992.

إشكالية الدراسة.

مما سبق ذكره، تظهر لنا معالم إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الثلاثية الجديدة المتمثلة في الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل إشكالية معضلة التنمية المستدامة؟ من خلال إسقاط المقاربة على حالة الجزائر.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في الإشارة إلى دور الثلاثية الجديدة في توضيح المستوى الذي تم الوصول إليه في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

منهج الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف هذه الثلاثية بأنواعها، كذلك التنمية المستدامة، والمنهج الوظيفي التحليلي لإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، وتحليل مجموعة من المعطيات، باعتباره المنهج العلمي المناسب لدراسة هذا الموضوع، وذلك من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها.

الدراسات السابقة.

1- دراسة (Karen Chapple, Cynthia Kroll, T. William Lester, 2010) المعنونة بـ: **"Innovation in the green Economy: An Extension of the regional System Model?".** تناولت هذه الدراسة تزايد نظرة صانعو السياسات الاقتصادية إلى الابتكار الأخضر كمصدر لخلق فرص العمل، بالإسقاط على حالة "كاليفورنيا" بالولايات المتحدة الأمريكية. وناقشت الدراسة دور الابتكار الأخضر مقارنة مع النماذج التقليدية للابتكار في التنمية الاقتصادية. واستخدمت هذه

الدراسة بيانات واستقصاء لـ650 شركة خضراء وتقليدية لتحديد الاقتصاد الأخضر، وتحديد ابتكار المنتجات والخدمات، وربط الابتكار بالنمو القطاعي والإقليمي. وتوصلت الدراسة إلى أن نوع الابتكار ودوره يختلف اختلافًا كبيرًا حسب القطاع.

2- دراسة (Maria C. Cuekva, Angela Triguero-Cano, David Corcoles, 2014) المعنونة بـ: **Drivers of Green and non-green innovation: empirical evidence in low-tech SMEs**. تناولت هذه الدراسة الأدبيات التجريبية حول الدوافع الرئيسية للابتكار البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) على وجه الخصوص، وذلك بتحليل الاختلافات بين العوامل التي تؤثر على الابتكارات "الخضراء" و/أو "غير الخضراء" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التكنولوجيا المنخفضة على أساس التحليل الكمي. وتم تنفيذ استبيان في الشركات الإسبانية للأغذية والمشروبات لتمييز كلا النوعين من الابتكار واختبار ما إذا كانت برامج التشغيل الخاصة بهم مختلفة أو متشابهة. باستخدام تحليل الانحدار. وخلصت الدراسة إلى أن القدرات التكنولوجية مثل البحث والتطوير ورأس المال البشري تعزز الابتكار التقليدي ولكن ليس الابتكار الأخضر. وأن تطبيق أنظمة إدارة الجودة (QMS) والتمايز يفسر فقط اعتماد الأنشطة المبتكرة الخضراء. كما خلصت الدراسة إلى وجوب التقليل من القيود المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحفيز الابتكار البيئي.

3- دراسة (Sam Fankhauser and others, 2013) المعنونة بـ: **Who will win the green race? In search of environmental competetiveness and innovation**. تناولت هذه الدراسة بالتحليل بيانات 110 قطاعات صناعية في ثماني دول هي (الصين ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة) للفترة 2005-2007، وذلك بتحديد ثلاثة عوامل نجاح للقدرة التنافسية الخضراء على مستوى القطاع: السرعة التي تتحول بها القطاعات إلى المنتجات والعمليات الخضراء (مقاسة بالابتكار الأخضر)، وقدرتها على كسب والحفاظ على حصتها في السوق (مقاسة بالمزايا النسبية الحالية) والبداية المناسبة (تقاس الناتج الحالي). وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السباق الأخضر من المرجح أن يغير المشهد التنافسي الحالي. وان اليابان، وبدرجة أقل ألمانيا، في وضع أفضل للاستفادة من الاقتصاد الأخضر، بينما قد تتخلف البلدان الأوروبية الأخرى (إيطاليا بشكل خاص).

4- دراسة (Ching-Hsun Chang, 2011) المعنونة بـ: **The influence of Corporate Environmental Ethics on comprtitive advantage: the mediation Role of Green Innovation**. استخدمت هذه الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لاستكشاف التأثير الإيجابي للأخلاقيات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الميزة التنافسية في صناعة التصنيع التايوانية عبر الوسيط: أداء الابتكار الأخضر. وقسمت هذه الدراسة الابتكار الأخضر إلى ابتكار المنتجات الخضراء وابتكار العملية الخضراء. وأظهرت النتائج التجريبية للدراسة أن أخلاقيات بيئية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل إيجابي على ابتكار المنتجات الخضراء وابتكار العمليات الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت هذه الدراسة أن ابتكار المنتجات الخضراء يتوسط في العلاقة الإيجابية بين أخلاقيات البيئة المؤسسية والميزة التنافسية، لكن ابتكار العملية الخضراء لا يفعل ذلك. لذلك، لا يمكن أن تؤثر أخلاقيات البيئة المؤسسية على الميزة التنافسية مباشرةً فحسب، بل تؤثر عليها بشكل غير مباشر أيضًا من خلال ابتكار المنتجات الخضراء في صناعة التصنيع التايوانية. يمكن لشركات التصنيع التايوانية زيادة أخلاقياتها البيئية للشركات وابتكار المنتجات الخضراء لتعزيز مزاياها التنافسية.

تقسيمات الدراسة.

سنقوم بالإجابة على إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

1. الابتكار الأخضر؛
2. الاقتصاد الأخضر؛

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
4. التنمية المستدامة؛
5. منهجية قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
6. آثار الثلاثية الجديدة على إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر؛

2. الابتكار الأخضر: Green Innovation.

يعتبر الابتكار الأخضر آلية ومدخلا جديدا لوضع وتنفيذ حلول لتعزيز الاقتصاد الأخضر وتعزيز الاستدامة البيئية، بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تزايد الاهتمام العالمي في السنوات الأخيرة بالابتكار الأخضر لدوره في تحقيق أداء اقتصادي بيئي وأثره في ترقية الميزة التنافسية المستدامة القائمة على ابتكار المنتجات الخضراء. لذا تم الاهتمام بهذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والعلماء الاقتصاديين، ليتم تبنيه فيما بعد من طرف قطاع الأعمال في المجال الابتكاري خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصبح بذلك من أهم الأدوات الإستراتيجية المستخدمة لخدمة الاقتصاد الأخضر والبيئة المستدامة.

1.2. مفهوم الابتكار الأخضر.

اختلف واتفق العديد من الباحثين في إعطاء مفهوم محدد للابتكار الأخضر فقد استخدم الباحثين حول الموضوع مصطلحات مختلفة للإشارة إلى الابتكار الأخضر، إذ استخدم مصطلحات مثل الابتكار الايكولوجي والابتكار البيئي والتقنيات البيئية والتقنيات الخضراء لأنها مرتبطة بنفس الموضوع، ويمكن استخدامها لأنها تلتقي في نفس المضمون. وتتفق المفاهيم حول الابتكار الأخضر في نقطتان هما:

- تطوير أفكار وسلوك ومنتجات وعمليات جديدة وتطبيقها أو تقديمها؛
- المساهمة في تقليل الأعباء البيئية أو أهداف الاستدامة المحددة بيئيا؛

ومنه، يمكن تعريف الابتكار الأخضر على انه: "الابتكارات في المنتجات والعمليات التي تساهم في تقليل الأعباء البيئية الناتجة من المنتجات والعمليات الإنتاجية التي يمكن أن تقود الشركات إلى تحقيق مزايا تنافسية مستدامة بطريقة فعالة بيئيا. (بصير خلف خزعل-عامر رجب ذياب، 2019، ص137).

2.2. أهمية الابتكار الأخضر.

إن تطوير الابتكار الأخضر يحقق مكاسب لجميع الشركات التي تواجه الصراع بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. لذا تحتاج الشركات إلى تخضير منتجاتها واعتماد الابتكار الأخضر، باعتباره أفضل طريقة لتحسين أداء الإدارة البيئية لتلبية متطلبات اللوائح البيئية. وان الشركات المبتكرة الخضراء هي التي تهتم في عملية التغيير والتطوير المستمر والتي عادة ما تؤدي إلى تطويرات خضراء ملموسة. ويلقى الابتكار الأخضر مزيدا من الاهتمام، باعتباره مسار أساسي لتحقيق الاستدامة البيئية للشركات. إن احد الأسباب التي تدفع الشركات إلى تنفيذ الابتكار الأخضر هو الحصول على ميزة تنافسية من خلال التنمية المستدامة من العوامل الداخلية للشركات. وهناك عدة أسباب تجعل الابتكار الأخضر مجالا بحثيا مثيرا للاهتمام. (بصير خلف خزعل-عامر رجب ذياب، 2019، ص137). منها:

- تمثل براءات الاختراع الخضراء جانبا مركزيا من المعرفة التنظيمية في مجال التقنيات البيئية.
- يمكن أن تؤدي براءات الاختراع الخضراء إلى توليد عوامل خارجية ايجابية على شكل آثار غير مباشرة.
- تتمتع براءات الاختراع الخضراء بسمات مميزة.

- تخضع الشركات لضغوط متزايدة من قبل أصحاب المصلحة والمؤسسات تجاه السلوك المسؤول بيئيا والذي قد يكون له تأثيرات متميزة على أنشطة الابتكار الأخضر.

إن جوهر الابتكار الأخضر هو تحسين كفاءة البيئة للمنتج عن طريق الابتكار الوظيفي في مرحلة توليد الأفكار الجديدة للمنتج. فان الابتكار في الأعمال الخضراء يهيئ أو يعيد ضبط العلاقات المرتبطة بتكوين وتوزيع الوظائف الخضراء، والاستفادة من العلاقات بينهما. الابتكار الأخضر هو مفهوم الإدارة البيئية الأخرى التي يتم الترويج لها الآن من اجل الحد من قضايا التلوث البيئي. وبالتالي فالابتكار الأخضر هو الحل الحيوي للتغلب على الضغوط من الزبائن والمنافسين والهيئات التنظيمية. وفقا للنظرية التنظيمية، عندما ترى إحدى الشركات ابتكارا اخضر كوسيلة فعالة للاستجابة للضغط ألمنظمي أو تحقيق ميزة تنافسية، فإنها تميل إلى خلق القدرات الخضراء اللازمة لتنفيذ هذه الابتكارات من خلال تطوير عوامل دعم تنظيمية مختلفة. ويلعب الابتكار الأخضر دورا رئيسيا في تعزيز وتفعيل النمو الأخضر. ومن هنا ينبغي من صناع القرار أن يدركوا تنفيذ الابتكار الأخضر لأنه أصبح الخيار الوحيد لتطوير ونمو الشركات. (بصير خلف خزعل-عامر رجب ذياب، 2019، ص137).

3.2. أنواع الابتكار الأخضر.

إن الأنماط الجديدة من المعيشة المستدامة حتما تتطلب أساليب جديدة للإنتاج على سبيل المثال، استخدام طاقة اقل وأساليب جديدة، توصيل المنتجات المنزلية، وهذه التغييرات لا يمكن تصورها دون توافر منتجات مصممة على مبادئ جديدة، هذه المنتجات الجديدة وأساليب الإنتاج هي نتائج أنشطة الابتكار في الشركات الكبيرة والصغيرة من خلال فهمها كيفية توجيه ابتكار المنتج والعملية بشكل أفضل نحو الأهداف الخضراء. بدأت دراسة الابتكار الأخضر منذ عام 2000، وزادت عدد المنشورات بسرعة بعد عام 2009. إذ تم تصنيف البحوث في الابتكار الأخضر إلى أربعة مجالات:

- مفاهيم الابتكار الأخضر؛
- أنواع الابتكار الأخضر؛
- سياسات وحوكمة الابتكار الأخضر؛
- قياس الابتكار الأخضر؛

وفي السنوات الأخيرة، اهتم العديد من الباحثين بالابتكار، وخاصة الابتكار الأخضر في الشركات كموضوع مهم في المجال ألابتكاري، إذ كانت أبحاثهم تتمحور حول العوامل الدافعة للابتكار الأخضر. إذ استكشف عدد قليل من الباحثين العوامل التنظيمية الداخلية التي تؤثر على الابتكار الأخضر. إذ صنف الابتكار الأخضر إلى أربعة أنواع من الابتكارات بما في ذلك :

- ابتكار المنتجات؛
- وابتكار العمليات؛
- والابتكار الإداري؛
- والابتكار التسويقي؛

ويمكن قياس الابتكار البيئي بشكل مباشر وغير مباشر. وفي السياق نفسه يمكن تصنيف الابتكار الأخضر إلى ثلاث أنواع رئيسية:

- الابتكار في المنتجات الخضراء (هناك ثلاثة أبعاد هامة من ابتكار المنتجات الخضراء مثل: تقليل الطاقة، وتقليل المواد والتلوث)، كما يمكن تصنيف المنتجات الخضراء على وفق وظائفها البيئية، ويعتمد هذا التصنيف على المراحل الأربع لدورة حياة المنتج (المواد، العملية، الاستخدام، والتخلص)؛
- ابتكار عملية خضراء؛
- والابتكار الإداري الأخضر. (بصير خلف خزعل-عامر رجب ذياب، 2019، ص 138)؛

Revue Economie &Management *Pages: 51-68*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

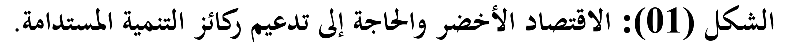
3. الاقتصاد الأخضر: Green Economy.

يمثل الاقتصاد الأخضر نموذج للتنمية الاقتصادية القائمة على أساس التنمية المستدامة حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي من خلال التوزيع العادل للموارد الناتجة عن النشاط الاقتصادي الصديق للبيئة باستخدام الطاقات المتجددة والابتعاد عن الطاقات الناضبة. مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية التي تهدد حياة البشرية بما فيها القادمة من خلال تدمير واستنزاف مواردها الطبيعية خاصة غير المتجددة منها.

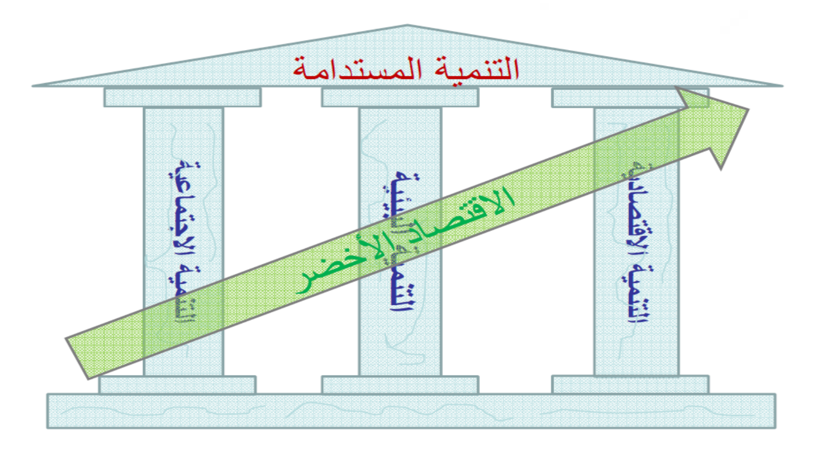
1.3. مفهوم الاقتصاد الأخضر.

استخدم مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وتبنته فيما بعد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2008 عندما أصدرت قرارها بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أو ما يعرف بمؤتمر ريو +20 عام 2012. وفي هذا المؤتمر عرفت الدول أن الاقتصاد الأخضر هو أسلوب مهم لتحقيق المستقبل الذي تريده، والذي يوصلها إلى التنمية المستدامة ويخلصها من الفقر.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: الاقتصاد الذي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان ورفاهيته، وتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة. وذكر انه: اقتصاد يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه، وإدارة الأراضي. ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في ابسط صوره كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. ومن المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. (كاظم المقدادي، 2016، ص 104)



الشكل (01): الاقتصاد الأخضر والحاجة إلى تدعيم ركائز التنمية المستدامة.



المصدر: رولى مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، الاسكوا، 2010، ص 4.

2.3. مميزات الاقتصاد الأخضر.

يتميز الاقتصاد الأخضر بقلة الانبعاثات الكربونية وازدياد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، واستيعابه لجميع الفئات الاجتماعية، أي انه ضد الاستخدام الجائر لموارد البيئة الطبيعية. وهو اقتصاد يتفق مع استدامة التوازن البيئي، ولا يخلف آثارا ضارة بها أو يترتب عليها أية أعباء بيئية من تلوث أو تدهور. والاقتصاد الأخضر ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة للحفاظ على سلامة البيئة والبشر. وفي الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الداخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي

تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع الإحيائي والنظام البيئي. (كاظم المقدادي، 2016، ص 106)

3.3. استراتيجيات التنمية الخضراء.

تتوزع إستراتيجية التنمية الخضراء لأية دولة على مسارات رئيسية ستة، هي: (كاظم المقدادي، 2016، ص ص: 106-107)

- **مسار الطاقة الخضراء:** وهو يستهدف تنويع مصادر الطاقة، والتركيز على زيادة حصة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة، إضافة إلى تطوير المعايير المتعلقة بتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات؛
- **مسار الاستثمار الأخضر:** وهو يستهدف تطوير السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتسهيل إنتاج واستيراد وتصدير المنتجات الخضراء، وبناء القدرات الوطنية، وخلق فرص عمل خضراء في القطاعات كافة؛
- **مسار المدن الخضراء:** وهو يرتكز على تطوير سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة، ورفع كفاءة المساكن والمباني من الناحية البيئية، وتشجيع النقل المستدام، وتحسين نوعية الهواء الداخلي للمدن؛
- **مسار التعامل مع آثار التغير المناخي:** وهو يقوم على وضع السياسات والبرامج المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات كافة؛
- **مسار الحياة الخضراء:** وهو يرمي إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها موارد الكهرباء والمياه، والاهتمام بمشاريع إعادة التدوير، وتطوير التوعية والتعليم البيئي لرفع مستوى تفاعل الجمهور مع مبادرات الاقتصاد الأخضر؛
- **مسار التكنولوجيا الخضراء:** وهو يركز على اعتماد تقنيات التقاط الكربون وتخزينه، وتحويل النفايات إلى طاقة، وتعزيز كفاءة الطاقة؛

4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (SMEs).

بفعل التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، واتجاه الدول إلى الاعتماد على التنويع الاقتصادي لزيادة القدرات التصديرية لاقتصاداتها، والرفع من تنافسية منتجاتها، يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة التي تعتمد عليها الدول في تحقيق ذلك، والرافد الحقيقي في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من الناتج الداخلي الخام، خاصة في ظل الاتجاه إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المؤدية إلى التنمية المستدامة.

1.4. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية للقطاع الصناعي والتجاري والخدمي لأية دولة، إذ بذلك تعتبر مدخلا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، لدورها في تدوير المدخرات المحلية، وامتصاص البطالة بتوفير مناصب الشغل، وتوسيع القاعدة الصناعية والتجارية والخدمية للدولة، والرفع من الناتج الداخلي الخام، والرفع من التنافسية الدولية للمنتجات المحلية بتسهيل اختراقها للأسواق الخارجية.

"وتندرج المؤسسة تحت مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا لم يتعد حجمها حدا معينا من حيث تعاملها التجاري في السوق، وعدد العاملين بها، أو قد ينظر لأحد هذين المقياسين فقط. فعلى سبيل المثال يعتبر معهد "بون" لأبحاث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFM)، أن المؤسسة تندرج ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا كان عدد العاملين بها اقل من 500 عامل، أو إذا قل معدل دوران مبيعاتها السنوية عن 50 مليون يورو. أما الاتحاد الأوروبي فقد حدد منذ بداية عام 2005 أن المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 عامل ولا يتعدى حجم تعاملاتها التجارية 50 مليون يورو هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة. (انظر الجدول (01)، و(02))". (مالكوم شاوف: ترجمة طارق عبد الباري وآخرون، 2003، ص 12)

Revue Economie &Management Pages: 51-68
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

جدول رقم (01): تعريفات كمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا لمعهد IFM.

حجم المؤسسة	عدد العاملين	معدل دوران المبيعات
صغيرة	حتى 9	حتى اقل من مليون يورو
متوسطة	10 حتى 499	مليون حتى اقل من 50 مليون يورو
كبيرة	500 وأكثر	50 مليون يورو وأكثر

ساري منذ تطبيق اليورو.

المصدر: معهد IFM، 2004.

جدول رقم (02): تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا لتحديد الاتحاد الأوروبي

بدءا من عام 2005 (حتى نهاية 2004)

حجم المؤسسة	عدد العاملين	معدل دوران المبيعات	المرونة السنوية
مؤسسة مصغرة	صفر- 9	حتى 2 مليون يورو (-مليون يورو)	حتى 2 مليون يورو (-مليون يورو)
مؤسسة صغيرة	10- 49	حتى 10 مليون يورو (7 مليون يورو)	حتى 10 مليون يورو (5 مليون يورو)
مؤسسة متوسطة	50- 249	حتى 50 مليون يورو (40 مليون يورو)	حتى 43 مليون يورو (27 مليون يورو)
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	اقل من 250	حتى 50 مليون يورو (40 مليون يورو)	حتى 43 مليون يورو (27 مليون يورو)

- ولا يجوز أن تقع نسبة 25% أو أكثر من المؤسسة في حيازة مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات لا ينطبق عليها التعريف الصادر عن الاتحاد الأوروبي.
- ما بين القوسين توصية سارية حتى عام 2004.

المصدر: المفوضية الأوروبية 2003/1996.

كما تتباين تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى طبقا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع، أو المدرسة الاقتصادية المطبقة في هذا النظام، أو درجة التقدم الاقتصادي الذي تشهده الدولة. وقد عرفها المشرع الجزائري في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

2.4. أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف تعريفات الباحثين لهذه المؤسسات، أو المنهج الاقتصادي المتبع في الدولة، أو المدارس الاقتصادية السائدة. إلا انه هناك حد أدنى من الاتفاق في تصنيف هذه المؤسسات نورده في التالي: (مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، 2019)

Revue Economie &Management Pages: 51-68
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

1.2.4. **المؤسسة المتوسطة**: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و500 مليون دج.

2.2.4. **المؤسسات الصغيرة**: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج.

3.2.4. **المؤسسات المصغرة**: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج.

جدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري.

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	اقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: http://dim-msila.dz/?p=73.

3.4. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى الضرورة الاقتصادية التي تحتم وجود هذه المؤسسات في أي اقتصاد، لكونها القاعدة الأساسية في الإنتاج والتنويع الاقتصادي، والتقليل من التبعية، أيضا إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرمي إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: (مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، 2019)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

Revue Economie &Management
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛

4.4. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، 2019)

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ضل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي؛
- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى؛
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية؛
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج؛
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛

5. التنمية المستدامة: Sustainable development.

تمثل التحديات التي تواجه العالم خاصة النامي مثل الفقر، والتخلف، والبطالة، والتلوث البيئي، إضافة إلى الاستخدام الشرس للموارد الطبيعية الناضبة، مشكلة للبشرية، في مقابل تزايد الحاجات الإنسانية وتناقص الموارد الطبيعية، مما فرض على الدول التفكير في مخرج يضمن الحياة للبشرية باستغلال الموارد المتاحة دون المس بحق الأجيال القادمة في ذلك، كذلك يعمل على تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، وهو ما اصطلح عليه بالتنمية المستدامة أو الأهداف العالمية.

1.5. تعريف التنمية المستدامة.

أصبح مفهوم التنمية المستدامة معروفا ومستخدما لأول مرة في منشور من اجل حماية البيئة عام 1980 في تقرير "إستراتيجية المحافظة الكونية"، ثم بعد ذلك تم استخدامه من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عام 1987 المعنون بـ"مستقبلنا المشترك" والمعروف باسم تقرير "برونتلاند". وقررت الأمم المتحدة عام 2002 في سياق الاستدامة جعل الفترة العشرية (2005-2014) عقدا أمميا للتعليم من اجل الاستدامة Of Education for Sustainable The UNDecade Development.

ولقد عرف تقرير مستقبلنا المشترك التنمية المستدامة بأنها: **"التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم الخاصة"**. (عبد الرحمان القصاص وآخرون، 2019، ص1)

Revue Economie &Management *Pages: 51-68*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

وعرفها (دوجلاس موسثيت) بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو في الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"، أما مدير حماية البيئة الأمريكية فقد عرفها بأنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة". أما تعريف منظمة الفاو الذي تم تبنيه في عام 1989 فهو يشير إلى أن التنمية المستدامة "هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرخاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية". (عدنان داود محمد العذاري، 2016، ص 34)

والتنمية المستدامة (Sustainable Development) تعني الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالتربة والمياه مثلا، مع الصيانة المستمرة، وإعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف أنماطها إن كانت معاشية، صحية، تعليمية، ترفيهية أم ثقافية، وكل ذلك سعيا وراء طمأنة المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية للسكان عبر شبكة المؤسسات المسئولة ووفق التقنيات المتعددة والإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة المقبولة اجتماعيا. (مجيد ملوك السامرائي، 2016، ص 16)

وتركز التعاريف السابقة ضمنيا على محورين أساسيين هما:

- **الحاجات الإنسانية**: إذ يجب تلبية الحاجات الإنسانية اللامتناهية والمتزايدة باستمرار نظرا لطبيعة النمو الديموغرافي الهائل الذي يعرفه العالم، خاصة بالنسبة للدول الفقيرة والنامية، أين تتزايد الحاجات بمتوالية هندسية.
- **الموارد الطبيعية المتاحة**: يجب المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة والناضبة والمحدودة، مع ضمان حق الأجيال القادمة منها. وبذلك يتم تلبية الحاجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ما هو متاح من موارد.

2.5. أهداف التنمية المستدامة.

تمثل أهداف التنمية المستدامة عقد اجتماعي، يهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وضمان الاستدامة البيئية. ويطلق عليها أحيانا "الحد الأدنى الثلاثي". وهي أهداف اقتصادية، واجتماعية، وبيئية. وتساهم جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في هذه الأبعاد الأربعة: (عبد الرحمان القصاص وآخرون، 2019، ص ص: 3-4)

- الرخاء Prosperity؛
- الاندماج الاجتماعي Social inclusion؛
- الاستدامة البيئية Environmental sustainability؛
- الحكم الرشيد Good governance؛

وتحقيق "الرخاء" يعني تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وتشمل:

- SDG1: نهاية الفقر؛
- SDG2: نهاية الجوع؛
- SDG3: الصحة للجميع؛
- SDG4: التعليم للجميع؛
- SDG6: المياه والصرف الصحي للجميع؛
- SDG7: الطاقة الحديثة للجميع؛
- SDG8: وظائف لائقة للجميع؛
- SDG9: بنية تحتية حديثة للجميع؛

"الاندماج الاجتماعي" يعني أن جميع أعضاء المجتمع لديهم فرصة للازدهار، وتتضمن:

- SDG5: المساواة بين الجنسين؛
- SDG10: الحد من عدم المساواة؛
- SDG6: التحرر من العنف؛

وتعني "الاستدامة البيئية" أن النظام المناخي مستقر، وان التنوع البيولوجي محفوظ، وان الأنظمة الايكولوجية تعمل بشكل جيد، وان المياه العذبة مضمونة، والمستوطنات الريفية والحضرية محمية من التلوث ومقاومة للصدمات المناخية، وتتضمن:

- SD6: إمدادات المياه العذبة؛
- SDG1: المدن المستدامة؛
- SDG1: الإنتاج والاستهلاك المستدام؛
- SDG1: السلامة المناخية؛
- SDG1: حفظ النظم الايكولوجية البحرية؛
- SDG5 : حفظ النظم الايكولوجية الرضية؛

3.5. أبعاد التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة فيما بينها، تسعى إلى التوافق بينهم في إطار من تنظيم وترشيد وعقلنة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتلبية الحاجات الأساسية اللامتناهية للبشرية. وهذه الأبعاد هي:

1.3.5. البعد الاقتصادي: هو الذي يضمن إنتاج وبشكل مستمر وفي ظل ما هو متاح من موارد الحاجات الأساسية من السلع والخدمات للبشرية تمكنهم من مستوى معيشي محدد ورفاهية معينة، مع المحافظة على توازن في الإنتاج يمنع حدوث أي اختلالات اجتماعية، أو اقتصادية، أو بيئية.

2.3.5. البعد الاجتماعي: هو ضمان حق الجميع وبالتساوي في الصحة والتعليم والتكافل الاجتماعي والتأمين، مع ضمان العدالة الاجتماعية، وإرساء نظام حماية اجتماعية عادل وفعال وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروات والموارد الطبيعية بين جميع أفراد المجتمع.

3.3.5. البعد البيئي: يجب تلبية حق الأجيال الحاضرة من الموارد الطبيعية مع ضمان حق الأجيال القادمة، مع تطوير واستعمال الطاقات المتجددة وإعادة تدوير المخلفات والرسكلة، والتقليل من انبعاث الغازات، والتلوث.

6. منهجية قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

إن استخدام مؤشرات قياس التنمية المستدامة تميز بالحداثة في الاستعمال، إذ لم يتم استعمال المؤشرات إلا مع التطورات الأخيرة التي عرفها العالم وبروز مفهوم التنمية المستدامة. وهي تختلف باختلاف مستويات التنمية. وهناك مؤشرات اقتصادية ومؤشرات اجتماعية، ومؤشرات الحاجات الأساسية، ومؤشرات الرفاه ونوعية الحياة، والأدلة المركبة. وقد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة عام 2005 وضع مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تعمم. وتكمن أهمية المؤشرات في قياس مدى التطور الحاصل في تطور تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد "حددت اللجنة الإحصائية المعنية بخطة التنمية المستدامة الأممية لعام 2030 عدد 232 مؤشرا لقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة (United Nations 2016). ولقياس المؤشرات حددت الأمم المتحدة منهجية القياس الموحدة التي يمكن الاعتماد عليها في حساب المؤشرات على مستوى كل الدول وتسمى الـ metadata. وبشكل عام قسمت المؤشرات إلى ثلاث تصنيفات رئيسية هي: Tier I، Tier II، Tier III، (وطبقا للتصنيف حتى 15 أكتوبر 2018

تشمل القائمة 39، 77، 55 لمؤشرات Tier I ،Tier II ،Tier III على التوالي، كما يوجد 5 مؤشرات متعددة التصنيف)، حيث:

Tier I: فيها المؤشرات ذات مفهوم واضح ولها منهجية تم إنشائها دوليا ومعايير متاحة كما أن البيانات الخاصة بحسابها يتم إنتاجها بشكل دوري على مستوى الدول.

Tier II: فيها المؤشرات ذات مفهوم واضح ولها منهجية تم إنشائها دوليا ومعايير متاحة ولكن البيانات الخاصة بحسابها لا يتم إنتاجها بشكل دوري على مستوى الدول.

Tier III: وهي المؤشرات التي لا يوجد لها منهجية تم إنشائها دوليا ولا معايير متاحة ولكن المنهجية/المعايير الخاصة بها جاري (جاري أو سوف يتم) تطويرها أو اختبارها." (عبد الرحمان القصاص وآخرون، 2019، ص 7)

7. آثار الثلاثية الجديدة على إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر:

عملت الجزائر من خلال وزارة البيئة والطاقات المتجددة على تنظيم جلسات وطنية حول البيئة والطاقات المتجددة المخصصة للاقتصاد الدائري، وذلك من اجل تثمين بقايا المواد وبعث صناعة التدوير لمحاربة التبذير في الموارد الإنتاجية وتعزيز المشاريع المبتكرة في مجال استرجاع النفايات وتطوير تكنولوجية الرسكلة وإعادة التدوير من اجل الوصول إلى بيئة نظيفة واستغلال امثل للموارد المتاحة والمحافظة على الطاقات غير المتجددة.

1.7. الاقتصاد الأخضر: والمخطط الخماسي الجديد للنمو (2015- 2019).

ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي (تنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة) وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر. ويشجع البلد القيام بانتقال تدريجي نحو اقتصاد اخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته، خاصة بالنسبة للانتقال الطاقوي التي تكتسي أهمية قصوى. وتعتبر الخطة الخماسية الجديدة للنمو (2015-2019) الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي. وتشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، وتدوير وتثمين النفايات، والصناعة، والسياحة) وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة. (تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ص 2) وقد وفر هذه القطاع عام 2012 حوالي 450 ألف منصب شغل، ومن المتوقع أن يوفر 1.4 مليون منصب شغل بحلول 2025.

2.7. رهانات الاقتصاد الدائري.

1.2.7. تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات والاتجاه نحو الطاقات البديلة.

أمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة)، يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ولمناصب الشغل. ويوظف قطاع الخدمات في الوقت الراهن 58% من السكان النشطين، على حساب القطاع الإنتاجي أي الصناعة والفلاحة، اللذين يظل إنتاجهما غير كاف. ولقد مثلت الصناعة (خارج قطاع المحروقات) اقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 (4.2 سنة 2011) و6% من مناصب الشغل. أما القطاع الفلاحي، الذي تقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ9.7-10% فانه لا يغطي سوى نسبة تتراوح ما بين 25 و30% من الاحتياجات الوطنية من الحبوب. وقد بلغت الفاتورة الغذائية (أساسا الحبوب والحليب) 9 مليار سنة 2012. (تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ص 2)

2.2.7. تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Revue Economie &Management Pages: 51-68
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدور الاقتصادي المنشأة لأجله في المساعدة على نمو الاقتصاد الدائري. فالوحدات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في القيام بأعمال رسكلة النفايات وإعادة تدويرها، وإعادة معالجة وتطهير المياه المستعملة لإعادة استعمالها في السقي الفلاحي، إضافة إلى إنشاء وحدات صغيرة مختصة في مكافحة التلوث البيئي والتصحر من خلال إعادة التشجير، كذلك الطاقات المتجددة من خلال تصنيع الألواح الشمسية لتوليد الطاقة، وغيرها من المهام الكثيرة. وفي الجزائر تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير إذ وصل لغاية 2017 إلى 1060289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 97.7% تمثل مؤسسات صغيرة جدا (عدد عمالها اقل من 10 عمال) أي 1035891 مؤسسة، بإجمالي عدد عمال 2601958 عامل.

جدول رقم (04): تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة.

نوع م.ص.م	عدد م.ص.م	(%)
مؤسسات صغيرة جدا (عدد عمال اقل من 10)	1035891	%97.7
مؤسسات صغيرة (عدد عمال بين 10 و49 عامل)	21202	2.00
مؤسسات متوسطة (عدد عمال بين 50 و249)	3196	0.30
المجموع	**1060289**	**100**

Source : Bulletin d'information Statistiques de la PME, N°31, Edition Novembre 2017, p 09.

3.2.7. البيئة والتنمية المستدامة.

يتوفر البلد على إستراتيجية وطنية للبيئة وخطة عمل للبيئة والتنمية المستدامة (2002-2012) ومخطط لتهيئة المجال الترابي "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم" (2010-2030) ومخطط وطني للمناخ (2015-2050) يوجد في مرحلة التتميم. ويتم انجاز سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية والموارد الطاقية، اقتصاد الماء وملائمة قطاع الموارد المائية مع التغييرات المناخية والمحافظة على الأنظمة البيئية وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي. ويجري التحضير لوضع إستراتيجية وطنية للتدبير المندمج للسواحل. وتم اعتماد تدابير ترمي إلى تحسين الفعالية الطاقية وبرنامج للنهوض بالطاقات المتجددة. وتوجد محطة هجينة لإنتاج الطاقة تعمل منذ سنة 2011، كما يرتقب أن تدخل 23 محطة لتوليد الطاقة الشمسية الضوئية مرحلة الإنتاج في أفق 2017.

يتم تمويل السياسة البيئية عبر مجموعة من الآليات من قبيل الصناديق الوطنية، التدابير الجبائية، وقروض الاستثمار بفوائد تفضيلية. كما أن قانون المالية رسم 2014 يشجع الاستثمارات في الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية. (تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ص 8)

الجدول رقم (05): نماذج آليات التمويل.

ابرز الصناديق الوطنية	نماذج من الرسوم الايكولوجية
الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة
الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة	رسوم متعلقة بتلويث الجو (رسم على المحروقات، رسم على المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية)
صندوق الاستثمار الفلاحي	
صندوق الطاقات المتجددة	رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطيرة
صندوق مكافحة التصحر	
صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية	رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة

Revue Economie &Management Pages: 51-68
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

	رسم تكميلي على تلوث الجو الناجم عن الصناعة رسم جمع النفايات المنزلية

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، تقرير حول:"**الاقتصاد الأخضر في الجزائر**"، ص 10.

4.2.7. الموارد المائية والتطهير.

لقد تم تحقيق تقدم مهم فيما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير (انظر الجدول 06). ويشكل حاليا تحسين ظروف تزويد ساكنة المناطق المتسمة بوجود منازل متفرقة، بالماء أولوية جديدة وذلك من اجل ضمان الحق في الماء والتطهير، الذي ينص عليه القانون المتعلق بالماء. وفي مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، ثمة برنامج مهم لانجاز محطات جديدة للتطهير (239 وحدة) والذي من شأنه أن يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا سنة 2014 (مقابل ما بين 660 و750 مليون متر مكعب سنويا المسجلة في 2010). وقد بلغ حجم المياه العادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحي 600 مليون متر مربع سنة 2011 في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة 1999. ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الحجم في أفق 2014 بفضل محطات التطهير الجديدة الموجودة قيد الانجاز. وقد تم وضع إطار قانوني من اجل تأطير استعمال المياه العامة في الري يضم مقتضيات تهم حفظ الصحة والبيئة.

هناك تسعة مصانع للتحلية تبلغ قدرتها الإنتاجية 1.4 مليون متر مكعب في اليوم وثمة مصنعان يوجدان قيد الانجاز. ويجري تنفيذ برامج نموذجية من اجل تشجيع وضع وحدات للتحلية تعتمد على الطاقات المتجددة من قبيل الطاقة الشمسية والريحية. (تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ص ص: 7-8)

الجدول رقم (06): تطور الولوج إلى الماء والتطهير.

البيان	1999	2011	2015
تعبئة السدود	3.3 مليار متر مكعب	7.4 مليار متر مكعب	9 مليار
معدل الربط بالشبة العمومية للماء الشروب (المناطق الحضرية)	%78	94 % سنة 2011 %95 سنة 2012	
معدل الربط بالشبكة العمومية للتطهير (المناطق الحضرية)	%72	86 % سنة 2010 %87 سنة 2012	%95 سنة 2014 %100 سنة 2030 (المناطق الحضرية) %80 سنة 2030 (المناطق الريفية)

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، تقرير حول:"**الاقتصاد الأخضر في الجزائر**"، ص 8.

5.2.7. النفايات المنزلية والنفايات المماثلة.

بالنسبة للنفايات المنزلية والنفايات المماثلة فقد صدر القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 (الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001)، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. ويهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها (المادة الأولى)، ويرتكز تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية: (المادة 2)

- الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر؛

- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها؛
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها، أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول، باستعمال تلك النفايات، على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة؛
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات؛
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها؛

وتصنف النفايات في مفهوم هذا القانون كما يأتي: (المادة 5)

- النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخاصة الخطرة؛
- النفايات المنزلية وما شابهها؛
- النفايات الهامدة؛

8. خلاصة

إن التحديات التي عرفها العالم من اجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة، تمثلت في الاستغلال المتوحش للموارد الطبيعية الناضبة بمختلف الطرق من طرف الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، مما أدى إلى التلوث البيئي والايكولوجي، كذلك الهواء. وأدت الغازات المنبعثة إلى الإضرار بطبقة الأوزون، وبالتالي تدمير البيئة. وهو ما فرض على الدول والحكومات خاصة المتضررة من الترويج إلى الثلاثية الجديدة المتمثلة في الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى الحلول لإشكالية التنمية المستدامة.

إن الثلاثية الجديدة، مكنت الدول خاصة النامية منها من التغلب على مشكلة التلوث البيئي والايكولوجي، الناتج إما من نفايات المؤسسات والأفراد، أو من الغازات المنبعثة منها، والذي أضرت بتوازن النظم البيئية والايكولوجية، مما أدى إلى الإضرار بكل الجوانب خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها للدول، نجم عنه العديد من الآفات والأوبئة والأمراض والتراجع التنموي وانهيار في المنظومة الطبيعية القائمة على الماء والهواء ومصادر الغذاء من جراء التلوث الحاد.

والجزائر مثل بقية الدول، اعتمدت سياسات واستراتيجيات قائمة على الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توجيه نشاطاتها نحو الاستثمار في الاقتصاد الدائري من خلال تدوير النفايات، بالمعالجة العقلانية، واستعمال الطاقات المتجددة للتقليل من انبعاث الغازات والتلوث البيئي الذي يجعل من عملية تطبيق التنمية المستدامة شكلا سلسا وسهلا.

النتائج:

من خلال الإجابة على إشكالية الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن حل معضلة إشكالية التنمية المستدامة، يكون بالاعتماد على الابتكار الأخضر والاقتصاد الأخضر وعوامل أخرى مختلفة؛
- إن توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار في الاقتصاد الدائري والاعتماد على الطاقات المتجددة ضرورة حتمية للوصول إلى تحقيق ثنائية النمو والتنمية المستدامة؛

- إن عدم الاعتماد على الطاقات المتجددة واستنزاف الموارد الطبيعية له تداعيات وخيمة على توازن النظم الايكولوجية والبيئية؛
- إن وضع إستراتيجيات وخطط وطنية للبيئة وخطط لتهيئة الإقليم وخطط وطنية للمناخ أصبح أكثر من ضرورة حتمية.
- إن تحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير بإمكانه المساهمة بالإضافة إلى عوامل أخرى في تحقيق التنمية المستدامة؛
- يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ولمناصب الشغل، بعيدا عن اقتصاد الريع؛

المراجع:

1. كاظم المقدادي-علي عبد الله الهوش (2016)، *"حماية البيئة البحرية"* ، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016.
2. عدنان داود محمد العذارى (2016)، *"الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية"* ، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016.
3. مالكوم شاف: ترجمة طارق عبد الباري وآخرون (2006)، *إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006.
4. مجيد ملوك السامرائي (2016)، *الجغرافيا وافاق التنمية المستدامة*، الطبعة العربية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
5. بصير خلف خزعل-عامر رجب ذياب (2019)، *"الابتكار الأخضر وأثره في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة، دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مجموعة شركات الكرونجي في كركوك"* ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلد 25، عدد 112، 2019.
6. عبد الرحمان القصاص وآخرون (2019)، *نحو منهجية لقياس مؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030: حالة مصر*، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (307)، أوت 2019.
7. رولى مجدلاني (2010)، *مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر*، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، الاسكوا، 2010.
8. *"مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"* . (19 08, 2019). تاريخ الاسترداد 20 08, 2019، من مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة: http://dim-msila.dz/?p=73.
9. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، تقرير حول:*"الاقتصاد الأخضر في الجزائر"* .
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

1- Karen Chapple, Cynthia Kroll, T. William Lester, (2010), *Innovation in the green Economy: An Extension of the regional System Model?*, Economic Development Quartly, Vol 25, Issue 1.
2- Maria C. Cuekva, Angela Triguero-Cano, David Corcoles, (2014), *Drivers of Green and non-green innovation: empirical evidence in low-tech SMEs*, Journal of Cleaner Production, Volume 68, 1 April 2014, Pages 104-113.

3- Sam Fankhauser and others, (2013), *Who will win the green race? In search of environmental competetiveness and innovation*, Global Environmental Change, Volume 23, Issue 5, October 2013, Pages 902-913.
4- Ching-Hsun Chang, (2011),*The influence of Corporate Environmental Ethics on comprtitive advantage: the mediation Role of Green Innovation*, Journal of Business Ethics volume 104, pages361–370(2011).